

الفلسطينيون الأكثر فقراً في ظل الأزمة الاقتصادية

لقراءة التقرير بالكامل - اضغط هنا

المقدمة*

شهد الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للتغيرات المتلاحقة التي مر بها المجتمع الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) في أواخر شهر أيلول 2000، وما نجم من إجراءات متمثلة من إجراءات متمثلة في إغلاق الحدود والمعابر وفرض الحصار الشامل على الأراضي الفلسطينية ومنع التنقل بين المحافظات، أزمة حادة أدت إلى تراجع جوهري في مستويات المعيشة.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم عرض مفصل حول الفئة الأكثر فقراً من بين الفقراء في الأراضي الفلسطينية، حيث يأتي التركيز على هذه الفئة بسبب قلة الموارد المتاحة للحد من ظاهرة الفقر، بالإضافة إلى عدم القدرة على تلبية احتياجات كل أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني. من ناحية أخرى، تم الأخذ بعين الاعتبار اهتمام الكثير من الجهات المانحة، حيث أن الوضع الحالي يفرض على المانحين وصانعي السياسات على حد سواء الاهتمام بإيصال الموارد المتاحة إلى الفئات الأكثر احتياجاً للمساعدات الطارئة في بقائهم. ويأتي هذا الاهتمام من منطلقين: الأول، أن هذه الفئة قد تكون استهلكت ما لها من مدخرات وبالتالي أصبحت عرضة لسوء التغذية ودوامة الفقر إذا ما واجهت أزمة اقتصادية جديدة، والسبب الثاني هو عدم إمكانية استفادة هذه الفئة بشكل مباشر من الانتعاش الاقتصادي حيث غالباً ما تفتقر هذه الفئة إلى المهارات أو القدرات اللازمة التي تمكنها من العمل.

تستند إحصاءات الفقر المبنية في هذا التقرير على مقياس مادي للفقر (خط الكفاف، Subsistence Poverty Line)، تم اشتقاقه بالاعتماد على الحد الأدنى من الاحتياجات من الأسعار الحرارية الذي حددته منظمة الأغذية العالمية (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO).

تم عرض النتائج باستخدام البيانات المتوفرة من المسح الوطني للفقر (الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال شهر كانون أول 2003، لعينة بلغ حجمها حوالي 3,100 أسرة)، علاوة على سلسلة بيانات مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الواقع الاقتصادي للأسر الفلسطينية والذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة لرصد التغيرات التي تحصل على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني.

بلغ خط فقر الكفاف 205 شيكل إسرائيلي شهرياً للفرد، وبناء على هذا المقياس بلغت نسبة الفئة الأكثر فقراً في الأراضي الفلسطينية 16% من مجموع السكان (. وبعبارة أخرى، حوالي 607 آلاف شخص لا يستطيعون تحمل النفقات الأساسية للكفاف).

* تشكل هذه الدراسة ثمرة تعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبنك الدولي، حيث تم إعداد هذا التقرير من قبل موظفي الجهاز والبنك الدولي.

مؤشرات الفقر في الأراضي الفلسطينية، كانون أول 2003

مؤشرات الفقر	الأفراد	الأسر
نسبة الفقر	16.2	12.7
فجوة الفقر	4.1	3.2
عدد الفقراء	607	72
مقدار الفجوة الشهرية بالشيكل	51	462

المصدر: تقديرات فريق عمل البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ما هي العوامل التي تجعل فئة معينة أكثر فقرا من غيرها؟

حجم وتركيب الأسرة تزيد من احتمالية التعرض للفقر

تزداد معدلات الفقر بين الأفراد الذين ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم (سواء تلك التي تحتوي على أعداد كبيرة من الأطفال والمسنين، مقارنة بتلك التي تتكون من أفراد في سن العمل، ويعود ذلك لعدم مقدرة الأطفال والمسنين على كسب قوتهم مقارنة بالذين هم في سن العمل من ناحية، أو تلك الأسر كبيرة الحجم مقارنة بالأسر الأصغر حجماً). والجدير بالذكر، أن الأفراد الذين ينتمون إلى أسر ترأسها نساء هي أقل عرضة للفقر (7%) مقارنة بالذين ينتمون إلى أسر التي يرأسها رجال (17%). أما معدل الفقر بين الأفراد الذين ينتمون إلى أسر اللاجئين فهو أعلى بنسبة قليلة مقارنة بأسر غير اللاجئين (17% مقابل 15%).

احتمالية التعرض للفقر حسب تركيب وحجم الأسرة

المتغيرات	غير فقير	فقير	المجموع
حجم الأسرة			
سبعة أفراد أو أقل	93	7	100
ثمانية أفراد أو أكثر	76	24	100
نسبة الأطفال والكبار إلى الأفراد في سن العمل			
الأفراد في سن العمل أكثر من الأفراد في غير سن العمل	88	12	100
الأفراد في غير سن العمل أكثر من الأفراد في سن العمل	80	20	100
الأفراد في غير سن العمل	96	4	100
جنس رب الأسرة			
رجل واحد على الأقل في سن العمل داخل الأسرة	83	17	100
لا يوجد رجال في سن العمل	93	7	100
حالة اللجوء			
لاجئ	83	17	100
غير لاجئ	85	15	100

المصدر: تقديرات فريق عمل البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

المستوى التعليمي

يعتبر المستوى التعليمي لأفراد الأسرة العاملين عنصر هام في حماية الأفراد من الفقر. ربع الأفراد الذين ينتمون إلى أسر مكونة من أعضاء بالغين (في سن العمل) ولم يكملوا دراستهم الابتدائية، يصنفون كفقراء، مقابل 4% من الذين ينتمون إلى أسر أنهى أفرادها البالغون (في سن العمل) تعليمهم الثانوي. ومن المعروف أن العاملين ذوي مستويات علمية أعلى يتقاضون أجوراً أعلى، مما يوضح جزءاً كبيراً من هذه الظاهرة.

احتمالية التعرض للفقر حسب المستوى التعليمي لدى البالغين في سن العمل

المجموع	فقير	غير فقير	المستوى التعليمي لدى البالغين في سن العمل
100	25	75	دون المستوى الابتدائي
100	18	82	ابتدائي إلى ما دون المستوى الثانوي
100	4	96	مستوى ثانوي فأعلى

المصدر: تقديرات فريق عمل البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مكان الإقامة

تزيد نسبة الفئات الأكثر عرضة للفقر بين الأفراد الذين يقيمون في قطاع غزة (23%) مقارنة بالأفراد المقيمين في الضفة الغربية، وتتنخفض هذه النسبة في وسط الضفة الغربية (6%). وربما يعود ذلك إلى تدني أجور العمل في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، نتيجة لانخفاض مستوى الاستثمار وضعف البنية التحتية في قطاع غزة. كما أنه من المحتمل أن يكون هناك مبالغة في تقدير معدلات الفقر في قطاع غزة بسبب انخفاض مستويات الأسعار في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

احتمالية التعرض للفقر حسب المنطقة

المجموع	فقير	غير فقير	المنطقة
100	16	84	شمال الضفة الغربية
100	6	94	وسط الضفة الغربية
100	15	85	جنوب الضفة الغربية
100	23	77	قطاع غزة

المصدر: تقديرات فريق عمل البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الأفراد الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين أكثر فقراً من الأفراد الذين يعيشون في المناطق الحضرية أو الريفية. والجدير بالذكر أن العيش في مخيمات اللاجئين لا يؤدي بشكل مباشر للتعرض للفقر، وخاصة أن الأسر المقيمة في مخيمات اللاجئين غالباً ما تتصف بكمية أكبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة فيها، ومن المحتمل أن تكون تلك الفئة من اللاجئين من سكان قطاع غزة. فهذه العوامل مجتمعة تزيد من احتمالية الفقر. فهذا ما يؤكد الاستنتاجات السابقة المشتقة من مسح الإنفاق والاستهلاك.

احتمالية التعرض للفقر حسب نوع التجمع السكاني

المجموع	فقير	غير فقير	نوع التجمع السكاني
100	16	84	حضر
100	15	85	ريف
100	19	81	مخيمات

توفير فرص عمل تقلص من احتمالية التعرض للفقر.

الأفراد الذين ينتمون إلى أسر تتصف بارتفاع معدلات الإعاقة وانخفاض عدد العاملين، هم أكثر عرضة للفقر من غيرهم. وهذا الأثر حاد جداً، حيث أن هناك أكثر من خمسة معالين لكل عامل واحد، مما يؤدي إلى معدل فقر أكبر بأربعة أضعاف من الحالات التي تتخفف فيها معدلات الإعاقة (17% مقارنة بـ 4%).

كما أن الأفراد الذين ينتمون إلى أسر تتضمن أعضاء عاطلين عن العمل هم أكثر عرضة للفقر بمقدار الضعف (29%) مقارنة بغيرهم من الأسر (11%).

احتمالية التعرض للفقر حسب معدل الإعاقة الاقتصادية ومعدلات البطالة

معدل الإعاقة الاقتصادية	غير فقير	فقير	المجموع
أقل من خمسة معالين لكل شخص عامل	96	4	100
خمس أشخاص فأكثر معالين لكل شخص عامل	83	17	100
البطالة	غير فقير	فقير	المجموع
عدم وجود متعطلين عن العمل	89	11	100
وجود فرد واحد على الأقل متعطل عن العمل	71	29	100

المصدر: تقديرات فريق عمل البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

هل أثرت الأزمة الاقتصادية على كافة الأسر بالطريقة نفسها؟

لا يبدو أن الفئات الأكثر فقراً قد عانت من الأزمة بشكل غير متناسب مقارنة مع غيرها من السكان. فرغم تدهور حال الأكثر فقراً والانسار المتراد للسيولة النقدية المتوفرة لديهم، إلا أنهم استفادوا أكثر من غيرهم من المساعدات الطارئة.

يلاحظ أنه خلال الأشهر الأولى من الأزمة، لجأت الغالبية العظمى من الفقراء (94%) إلى تقليص من نفقاتها، كما لجأت لاستخدام ما هو متوفر لديها من مدخرات أو القيام ببيع مجوهراتها كاستراتيجيات للتعويض الجزئي عن التراجع في الدخل. فأكثر من ثلثي الفقراء استخدموا ما يملكون من مدخرات ونحو الثلث قاموا ببيع كافة ما يملكونه من حلي ومجوهرات خلال العام 2001. في العام 2003، لم تعد هناك إمكانية لاتباع مثل هذه الاستراتيجيات. لقد أظهرت النتائج أن 46% من الفقراء استمروا في تقليص نفقاتهم بشكل متزايد، و13% منهم قاموا باستخدام ما يملكون من مدخرات (مقابل 70% عام 2001)، و17% منهم لجأوا لبيع ما يملكون من مجوهرات (مقابل 29% عام 2001). قد يعكس التراجع في استخدام مثل هذه الاستراتيجيات تحسناً في الوضع الاقتصادي، وبالتالي انخفاض الحاجة لهذه الاستراتيجيات. ولكن لا يبدو هذا الأمر محتملاً، ذلك لأن معدل الدخل استمر بالهبوط ومعدلات الفقر استمرت بالارتفاع عن المستوى الذي كانت عليه قبل نشوب الأزمة. وبعبارة أخرى، يبدو أن الفقراء قد قلصوا من نفقاتهم قدر الإمكان، وأنهم قد استنفذوا كافة مدخراتهم إلى حد كبير.

تطور استراتيجيات التكيف لدى الفقراء: 2003 عام مقارنة بـ عام 2001

الأصدقاء والأقارب	الاقتراض من أفراد	استخدام المدخرات	بيع المجوهرات	تخفيض الإنفاق	العمل في الزراعة		
غير متوفر	52%	70%	29%	94%	14%	نعم	2001
غير متوفر	48%	27%	70%	7%	80%	لا	
غير متوفر	0%	1%	1%	0%	6%	غير متوفر	
34%	60%	17%	17%	46%	13%	نعم	2003
66%	40%	70%	70%	54%	49%	لا	
0%	0%	14%	14%	0%	38%	غير متوفر	

المصدر: تقديرات فريق عمل البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ملاحظة: تم مقارنة استراتيجيات التكيف لدى أفقر 16% من السكان عام 2001 مع تلك التي لجأ إليها أفقر 16% من السكان عام 2003.

ولكن رغم نفاذ المدخرات وزيادة التدهور المعيشي وتأثيرهما على الفقراء أكثر من غيرهم، نجحت المساعدات الطارئة بشكل ملموس في منع استفحال سوء التغذية وغيرها من الأزمات الإنسانية بين الأكثر فقراً، وعليه فإن استبعاد قيمة المساعدة الطارئة الممنوحة، يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر بين السكان إلى 22%. أي أن المساعدات الطارئة قد ساهمت في تخفيض نسبة الفقر بمقدار الثلث. كما تجدر الإشارة إلى أن 68% من الفقراء والفئات الأكثر عرضة للفقر قد استفادت من المساعدات الطارئة مقابل 23% من غير "المحتاجين"، وأن 55% من قيمة المساعدات الإجمالية الموزعة يستفيد منها الفقراء والمحتاجين.

ما هو حجم المساعدات الطارئة التي تستفيد منها الفئات غير المحتاجة؟

ما مدى الاهتمام الذي يجب أن نوليّه لموضوع المساعدات الطارئة التي تستفيد منها الفئات غير المحتاجة؟ فرغم أن البعض من غير المحتاجين المستفيدين من المساعدات يتمتعون بمستويات استهلاك أعلى من خط الفقر، إلا أن مستويات استهلاك الغالبية تبقى متدنية للغاية. ولأن حال معظم تلك الفئات المستفيدة شبيه بحال المحتاجين، فلا يوجد سبب يدفع إلى القلق من حصولهم على نسبة من المساعدات. كما أن رصد السمات البارزة لغير المحتاجين المستفيدين من تلك المساعدات لم يكشف عن أي وسيلة سهلة لاستثنائهم من الفئات المستفيدة.

ما مدى خطورة التغطية غير الشاملة للمساعدات الطارئة؟

على الرغم من أن 68% من المحتاجين يتلقون مساعدات طارئة، إلا أن المحتاجين المقيمين في المناطق الريفية وغزة يتلقون نسبة مساعدات أقل من تلك التي يتلقاها أولئك المقيمين في مناطق أخرى. كما تبين أن العاطلين عن العمل والأقل تعليماً يتلقون مساعدات أقل من العاملين والأكثر تعليماً. والجدير بالذكر، أن اللاجئيين والأفراد المحتاجين في الأسر التي ترأسها نساء يستفيدون من المساعدات أكثر من غيرهم، (تعتمد الهيئات المانحة حالة اللجوء وجنس رب الأسرة كمقياسين للحاجة)، بيد أن هذين المقياسين غير ملائمين، إذ قد لا تكون تلك الأسر بالضرورة ضمن الفئات الأشد فقراً.

المؤشرات النوعية لتحديد المجموعات المستهدفة

المجموع	محتاج	غير محتاج	
100	10	89	لا يتلقون مساعدات طارئة
100	45	55	يتلقون مساعدات طارئة
100	56	44	نسبة قيمة المساعدة الطارئة
	محتاج	غير محتاج	
	32	77	لا يتلقون مساعدات طارئة
	68	23	يتلقون مساعدات طارئة
	100	100	المجموع

المصدر: تقديرات فريق عمل البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

كيف من الممكن تقليص الفقر؟

قد يبدو من البديهي أن إنهاء وحل الأزمة سوف يحد من هذه الظاهرة. لكن ونظرا لتفاقم الوضع الاقتصادي في ظل الأزمة، فإن رفع الإغلاقات وعودة مستويات البطالة إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة، سيساهم في الحد من ظاهرة الفقر بشكل ضئيل. إن السياسات الهيكلية التي تهدف إلى الحد من معدلات الإعالة وتحسين إنتاجية العاملين قد يكون لها أثر أكبر بكثير على معدلات الفقر.

على المدى القصير، من المتوقع أن يبقى قسم كبير من السكان الفلسطينيين في حالة فقر، وتقلص قدرتهم على الصمود في وجه صدمات جديدة. علاوة على أن المساعدات المباشرة ستظل عنصرا حيويا من عناصر الدخل الرئيسية للفقراء.

كما أن الحد من سوء توزيع المساعدات قد يكون صعبا وآثاره محدودة، (أخذين بعين الاعتبار أن غالبية غير المحتاجين المستفيدين من المساعدات يتمتعون بمستويات استهلاك متدنية)، وعليه فإن الزيادة في حجم المساعدات قد تؤدي إلى حل فعال لمكافحة الفقر، بالأخص إذا ترافق ذلك مع الحد من التحيز المنهجي المتبع والتسرب في عملية توزيع المساعدات. ويتطلب هذا بشكل خاص تصميم وتنفيذ برامج جديدة تستهدف الفقراء في غزة والمناطق الريفية إضافة إلى غير الناشطين والعاطلين عن العمل والأقل تعليما.